



FÉDÉRATION INTERNATIONALE DES CONSEILS
EN PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE

INTERNATIONAL FEDERATION OF
INTELLECTUAL PROPERTY ATTORNEYS

INTERNATIONALE FÖDERATION
VON PATENTANWÄLTEN

قرار اللجنة التنفيذية، كيب تاون، جنوب أفريقيا، 13-18 نيسان 2015

"متطلبات الإفصاح عن المعلومات من مكاتب براءات الاختراع"

الاتحاد الدولي لمحامين الملكية الفكرية، وهي المنظمة الدولية المعنية بتمثيل مصالح تلك المهنة الحرة على نطاق واسع في مختلف أنحاء العالم، وقد اصدر خلال فعاليات مؤتمره الدولي واجتماع لجنته التنفيذية الذي عقد في كيب تاون- جنوب أفريقيا إبان الفترة من 13 إلى 18 نيسان 2015، بيانه التالي:

مشيراً إلى أن بعض مكاتب براءات الاختراع، بهدف أداء واجباتها المتعلقة بفحص طلبات براءات الاختراع، قد اعتمدت حكماً معينة ("متطلبات إفصاح") تقتضي من مقدم الطلب تقديم معلومات حول الطلبات النظيرة من مكاتب البراءات الأخرى.

ومشيراً كذلك إلى أن الأساس المنطقي الأولي لمتطلبات الإفصاح هذه يكمن في تسهيل فحص طلبات براءات الاختراع من قبل مكاتب البراءات، في ضوء صعوبات الحصول على تلك المعلومات،

وأخذاً بعين الاعتبار بأن مكاتب براءات الاختراع قد قامت بتطوير تسهيلات لإتاحة أو تبادل المعلومات المتعلقة بعمليات البحث والفحص عن براءات الاختراع والتحقق منها، وأن معظم المعلومات التي تطلبها مكاتب البراءات أصبحت الآن متوفرة لهم من خلال تلك التسهيلات،

وأخذاً أيضاً بعين الاعتبار أن متطلبات الإفصاح من مكاتب براءات الاختراع تفرض بالتالي عبئاً كبيراً لا داعي له على مقدمي الطلبات،

ومؤكداً على أن ذلك العبء يقلل من إمكانية وصول المستخدمين إلى نظام براءات الاختراع، تحديداً بالنسبة إلى المخترعين الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والجامعات،

ومؤكداً أيضاً على أن مقدمي الطلبات والأطراف الأخرى لديهم عدم يقين قانوني من حيث المتطلبات التي يتطلبها مكتب براءات الاختراع، حيث يمكن أن يكون من الصعب على مقدمي الطلبات أن يكونوا متيقنين من إيداعهم كافة المعلومات المطلوبة،

ومشيراً من جهة أخرى إلى أن مكاتب براءات الاختراع، عند عملها كمكاتب مختارة تتطلب توفير تلك المعلومات، فإنها تنتهك بالفعل المادة 42 من معاهدة اتفاقية براءات الاختراع التي تحظر على أي من "المكاتب المختارة التي تتسلم تقرير الفحص التمهيدي الدولي تطالب مقدم الطلب بتقديم صور عن أي وثائق متعلقة بفحص الطلب الدولي نفسه في أي مكتب مختار آخر، أو تقديم معلومات عن محتويات هذه الوثائق"،

فإنه يحث المشرعين ومكاتب براءات الاختراع في المناطق التي تفرض متطلبات الإفصاح عن المعلومات على الإقرار بالتسهيلات القائمة والاستفادة منها في الحصول على تلك المعلومات دون تحميل مقدم الطلب بأعباء جمع المعلومات وتقديمها، و

كما يحث أيضاً مكاتب براءات الاختراع على التقيد بالمادة 42 من معاهدة اتفاقية براءات الاختراع بشكل صارم في حال طلبات براءات الاختراع التي يتم فحصها بموجب الفصل الثاني من المعاهدة.